الطرفين على موضوع توفير الحماية للفلسطينيين المدنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي، قد يؤدي الى تدهور العلاقات فيما بينهما (**جيروزاليم بوست**، ١١/١١/١٩٩٠)؛ فيما تحدثت مصادر مطلعة في العاصمة الاميركية عن التوصل الى تسوية في هذا الشأن، وهي ان يناقش الموفد الخاص للامين العام للامم المتحدة، خافييه بيريز ديكويلار، مواضيع عربية ـ اسرائيلية مختلفة، وان توصف مهمته وصفاً عاماً بعيداً من التحقيق في مجزرة القدس، التي كانت اسرائيل رفضت استقبال بعثة تحقيق فيها (**المصدر نفسه**).

من جهته، أشار وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، الى ان اسرائيل وافقت على استقبال موفد للامين العام للامم المتحدة، عقب اتفاق تمّ التوصل اليه في واشنطن. وأكد ان هذا الاتفاق يقضي بأن تعمل الولايات المتحدة الاميركية لمنع ادراج مجزرة الحرم القدسي الشريف على جدول أعمال مجلس الامن الدولي، ومعاودة التنسيق بين واشنطن وتل ـ أبيب في الشؤون كافّة المتّصلة بمجلس الامن الدولي. وأضاف، انهما ناقشا الموضوع نقاشاً مكثّفاً، وان اسرائيل تلقّت رسالة من الادارة الاميركية شملت هذه الضمانات (**النهار**، بيروت، ١٣/١١/١٩٩٠).

في هذا الصدد، ثمّة من المراقبين من أكد ان التعديلات الاميركية التي اقترحت على القرار الخاص بمجلس الامن الدولي في شأن الارض الفلسطينية المحتلة، جاءت كمحصلة لهذا الاتفاق (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/١٢/١٩٩٠). وما يجدر ذكره، على هذا الصعيد، ان التعديلات الاميركية المقترحة شملت أربع نقاط، هي: اولاً، استبدال فكرة تعيين مفوّض للارض الفلسطينية المحتلة، لرصد ومراقبة الاوضاع بمساندة موظفي الامم المتحدة، بفكرة مراقبة الامين العام هذه المسألة من نيويورك؛ ثانياً، اضافة فقرة ترحّب بدعوة الحكومة الاسرائيلية مبعوث الامين العام، جان كلود ايميه، لـ «استئناف زيارته» التي بدأها في الصيف الماضي؛ ثالثاً، حذف كل تعبير يتصل بـ «شجب» أي عمل قامت به الحكومة الاسرائيلية من قبيل رفض الامتثال لقراري مجلس الامن الدولي ٦٧٢ و٦٧٣؛ رابعاً، حذف كل ما يتعلق بذكر «القدس» كجزء من الارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ (**الحياة**، ٦/١٢/١٩٩٠).

وتجنّباً لاحتمال زيادة الضغوط الدولية عليها من اجل ايجاد حل مع الفلسطينيين حول مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة، خصوصاً ان الادارة الاميركية تتطلع الى تنشيط دور الامم المتحدة في السعي الى هذا الاتجاه بعد حل أزمة الخليج، أثار رئيس الوزراء الاسرائيلي خلافاً جديداً مع واشنطن حين أكد ان على اسرائيل الاحتفاظ بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة من اجل استيعاب المهاجرين اليهود الجدد. وأضاف «ان الزعماء السابقين لتكتل الليكود تركوا لنا رسالة واضحة هي الحفاظ على 'ارض ـ اسرائيل' من البحر الى نهر الاردن للاجيال المقبلة، وللهجرة الجماعية، وللشعب اليهودي الذي سيجتمع، في معظمه، في هذا البلد» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠/١١/١٩٩٠).

غير ان الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، تحاشى اعطاء وصف اميركي لتصريح شامير، وفُسِّر غض النظر الاميركي عن التعليق، مباشرة، بأنه محاولة من جانب الادارة الاميركية لتفادي «مواجهة» مع اسرائيل، ومع مؤيديها في الولايات المتحدة الاميركية، في الوقت الذي تحاول تركيز الاهتمام على أزمة الخليج، وعلى الجهود التي تبذلها في هذا الشأن (**الحياة**، ٢١/١١/١٩٩٠).

ولكي لا تطغى «البرودة» على العلاقة بين الطرفين، قام رئيس الوزراء الاسرائيلي بزيارة لواشنطن، اجتمع، خلالها، بالرئيس الاميركي، جورج بوش، الذي وصف محادثاته مع شامير بأنها كانت «مفيدة، وودّية، ومثمرة»، وبأنها تناولت العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/١٢/١٩٩٠).

ويبدو ان الرئيس الاميركي احرز بعض النجاح في مساعيه الرامية الى ان تستمر اسرائيل في لعب دور «هادىء» حيال أزمة الخليج، وان تتحاشى التدخّل الكلامي، أو العملي، فيها. في هذا الخصوص، قالت مصادر اميركية مطلعة، ان المسؤولين الاميركيين أبدوا انزعاجهم من الرسائل العلنية والخاصة التي دعت فيها تل ـ أبيب